

تأليف

د/ عبد الوهاب المسيري



قَضِيَّةُ الْمَرْأَةِ

بَيْنَ التَّحْرِيرِ.. وَالتَّمَرُّكِزِ حَوْلَ الْأُنْثَى

١ - بين الإنسان والإنسان الطبيعي.

من الأمور المألوفة في الوقت الحاضر أن نتلقّى معظم، إن لم يكن كل، ما يأتينا من أهل الغرب بكفاءةٍ منقطعة النظير، دون أن نحاول أن نحلله أو نفسره، ودون أن ندرك أن ما يأتينا منهم يعكس منظورهم وتحيزاتهم (كما هو متوقّع من كل ما هو إنساني).

ولذا ثمة غياب ملحوظ للبُعد النقدي في الدراسات العربية والإسلامية للمفاهيم والمصطلحات الغربية. إذ أننا نكتفي دائماً بنقل أفكارهم من وجهة نظرهم دون أن نطرح أي أسئلة تنبع من رؤيتنا وتجربتنا التاريخية والإنسانية، ودون أن نتوجّه إلى القضايا الكُلية والنهائية الكامنة في النصوص التي ننقلها ونشرحها فنحن لا نسأل، على سبيل المثال، عمّا إذا كان الإنسان - كما يتمثّل في النصّ الذي ننقله - كائنًا ماديًا بسيطًا أم كائنًا مركّبًا يتجاوز المادة؟ ومن أين يستمد هذا الإنسان معياريته: من قوانين الحركة أم من شيء أكثر تركيبًا؟ هل هناك هدف أو غاية في حياة الإنسان أم أن حياته نهب الصدفة والحرية العمياء؟ وأخيرًا، هل الإنسان هو مركز الكون القادر على تجاوز عالم المادة، أم أنه كائن لا أهمية له، يذعن لظروفه المادية وللحتميات الطبيعية؟ وإخفاقنا في تعريف البُعد الكُلي والنهائي هو السبب الكامن وراء ما نلاحظ من خلط بين المفاهيم، إذ يتم تصنيفها والربط أو الفصل بينها على أسس سطحية من التشابه والاختلاف.

وقد ظهر مؤخرًا مصطلح « فيمينزم » الذي يُترجم إلى (النسوية) أو (النسوانية) أو (الأنثوية) وهي ترجمة حرفية لا تُسمّن ولا تُغني من جوع، ولا تفصح عن أي مفهوم كامن وراء المصطلح، وقد يكون من المفيد أن نحاول أن نحدد البُعد الكُلي والنهائي لهذا المصطلح حتى ندرك معناه المُركّب والحقيقي، ولإنجاز هذا لابد أن نضع المصطلح في سياقٍ أوسع، ألا وهو ما نُسمّيه «نظرية الحقوق الجديدة».

فكثير من الحركات التحررية في الغرب في عصر ما بعد الحداثة (عصر سيادة الأشياء وإنكار المركز والمقدرة على التجاوز وسقوط كل الثوابت والكليات في قبضة

الصيرورة) تختلف تمامًا عن الحركات التحررية القديمة التي تصدر عن الرؤية الإنسانية (الهيومانية) المتمركزة حول الإنسان.

وكاتب هذه الدراسة ينطلق من مفهوم معرفي أساسي وهو أن ثمة مواطن اختلافات جوهرية بين الإنسان والطبيعة، فالإنسان يحوي داخله من التركيب ما يُمكنه من تجاوز عالم الطبيعة/ المادة، ومقدرته على التجاوز هذه هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه لمركزته في الكون.

ومنظومة التحديث والعلمنة الغربية تدور في إطار ما نُسميه «الحلولية الكمونية المادية» أو «المرجعية الكمونية الذاتية». وما يُميّز هذه المنظومة، على مستوى البنية العامة، أن المبدأ الواحد المنظم للكون ليس مفارقاً له أو مُنزّهاً عنه ، متجاوزاً له، وإمّا كامن (حال) فيه، ولذا فالكون (الإنسان والطبيعة) يصبح مرجعية ذاته، ومُكثّف بذاته.

هذا هو المبدأ البنيوي العام، أو النموذج الثابت الكامن، ولكن هذا النموذج يأخذ شكل متتالية تتحقق في الزمان، تأخذ شكل حلقات تتبع الواحدة الأخرى، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- **الواحدية الإنسانية (الهيومانية):** تبدأ متتالية التحديث والعلمنة بأن يواجه الإنسان الكون دون وسائط، فيعلن أنه سيّد الكون ومركزه، موضع الحلول، ولذا فهو مرجعية ذاته، الذي لا يستمد معياريته إلا منها.

وانطلاقاً من هذا الافتراض، يحاول هذا الإنسان أن يؤكد جوهره الإنساني (المستقل عن الطبيعة) وأن يتجاوز الطبيعة/ المادة بقوة إرادته وأن يفرض ذاته الإنسانية عليها باسم إنسانيتنا المشتركة، أي باسم الإنسانية جمعاء.

٢- **الواحدية الإمبريالية:** يتحدّث الإنسان الذي يؤكد جوهره الإنساني باسم كل البشر. ولكن في غياب أية مرجعية متجاوزة لذاته الفردية، ينغلق الإنسان على هذه الذات، فيُصبح تدريجياً إنساناً فرداً لا يُفكر إلا في مصلحته ولذته، ولا يشير إلى الذات الإنسانية وإمّا إلى الذات الفردية. حينئذ تصبح الذات الفردية، لا «الإنسانية جمعاء»، هي موضع الحلول. فيؤله الإنسان الفرد نفسه في مواجهة الطبيعة وفي مواجهة الآخرين ويصبح إنساناً إمبريالياً.

وحيثما يستمد هذا الإنسان الإمبريالي معياريته من ذاته الإمبريالية التي تستبعد الآخرين، يصبح إنساناً عنصرياً يحاول أن يستبعد الآخرين ويوظفهم، بل ويوظف الطبيعة نفسها لحسابه، وهنا تظهر الثنائية الصلبة، ثنائية الأنا والآخر.

٣- **ثنائية الإنسان والطبيعة الصلبة:** بعد المراحل السابقة التي تتميز بالتمركز حول الذات الإنسانية (إمّا بطريقة إنسانية هيومانية، أو بطريقة عنصرية إمبريالية) يكتشف الإنسان تدريجياً أن الطبيعة/ المادة هي الأخرى موضع الحلول وأنها هي أيضاً مرجعية ذاتها ومكتفية بذاتها. فتظهر إثنية وازدواجية صلبة أخرى، ازدواجية الإنسان المتمركز حول ذاته الذي يشغل مركز الكون، مقابل الطبيعة المكتفية بذاتها التي تشغل مركز الكون.

٤- **الواحدة الصلبة:** سرعان ما تتحل هذه الازدواجية الصلبة إذ تصبح الطبيعة/ المادة وحدها هي موضع الحلول وتحل الواحدة الطبيعية/ المادة محل الواحدة الإنسانية. فيبدأ الجوهر الإنساني في الغياب تدريجياً ويحل الطبيعي محل الإنساني، ويستمد الإنسان معياريته لا من ذاته وإمّا من الطبيعة/ المادة ويزداد اتحاده بالطبيعة إلى أن يذوب فيها تماماً، ذوبان الجزء في الكل.

حينئذ يظهر الإنسان الطبيعي، وهو إنسان ليس فيه من الإنسان سوى الاسم، إنسان جوهره طبيعي/ مادي وليس إنساني، فهو يذعن للطبيعة ويتبع قوانينها، وبعد أن كان يشير إلى ذاته (الإنسانية أو الفردية)، يصبح جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة يشير إليها، أي يتم تفكيك الإنساني ويتم رده إلى الطبيعي.

وهكذا تُقوّس مقولة الإنسان وفكرة الطبيعة البشرية المنفصلة عن قوانين المادة، والتي تتسم بقدر معقول من الثبات والاستمرارية، أي أننا انتقلنا من عالم يتسم بالثنائية والصراع، مركزه الإنسان أو الطبيعة، إلى عالمٍ واحدٍ مركزه الطبيعة/ المادة وحسب.

ومن الجدير بالملاحظة أن هذا العالم - رغم لا إنسانيته- عالمٌ له مركز (لوجوسنترك في المصطلح ما بعد الحداثي)، وذا فهو يتّسم بما نُسميه (الواحدة الصلبة).

٥- **الواحدة السائلة:** تتصاعد معدّلات الحلول والتفكيك، وتتعدد مراكز الحلول إلى أن تصبح الصيرورة هي مركز الحلول، ويصبح النسبي هو المطلق الوحيد، ويصبح التغيّر هو نقطة الثبات الوحيدة، حينئذ تفقد الطبيعة/ المادة مركزيتها، باعتبارها المرجعية النهائية.

ويغيب في نهاية الأمر كل يقين وتسيطر النسبية تمامًا وتتعدد المراكز ويسقط كل شيء في قبضة الصيرورة الكاملة. ويفضي بنا كل هذا إلى عالمٍ مفكك لا مركز له، ويتحوّل العالم إلى كيانٍ شامل واحد تتساوى تمامًا فيه الأطراف بالمركز، عالمٌ لا يوجد فيه قَمّة أو قاع، أو يمين أو يسار (أو ذكر أو أنثى)، وإنما يأخذ شكلًا مُسطّحًا تقف فيه جميع الكائنات الإنسانية والطبيعية على نفس السطح وتُصَفّى فيه كل الثنائيات، وتنفصل الدوال عن المدلولات فتتراقص بلا جذور ولا مرجعية ولا أُسس. وتصبح كلمة «إنسان» دالًّا بلا مدلول، أو دالًّا متعدد المدلولات، وهذا هو التفكيك الكامل، وهذا هو الانتقال من الثنائية الصلبة والواحدية الصلبة إلى الواحدية السائلة التي لا تعرف حدودًا ولا قيود. وهو أيضًا الانتقال من عالم التحديث والحداثة (والإمبريالية) إلى عصر ما بعد الحداثة (والنظام العالمي الجديد).

ورغم الاختلاف المعرفي والفلسفي بين الواحدية الصلبة والواحدية السائلة إلا أنه يمكن القول بأن نقط التشابه بينهما - من منظور هذا البحث - أهم من نقط الاختلاف، فجوهرهما هو تغييب الإنساني وتفكيكه وتقويضه، وتذويبه إمّا في عالمٍ مركزه الطبيعة، أو في عالمٍ لا مركز له.

هذا النمط (الواحدية الهيومانية «عالمٌ مركزه الإنسانية جمعاء» - الواحدية الإمبريالية «عالمٌ مركزه الذات الفردية» - الثنائية الصلبة «صراعٌ بين الإنسان والطبيعة» - الواحدية الصلبة «عالمٌ مركزه الطبيعة» - الواحدية السائلة «عالمٌ بلا مركز سقط في قبضة الصيرورة») هو نمطٌ أساسيٌّ في الفكر المادي منذ بداية التفكير الفلسفي. ولكّنه يظهر بشكل متبلور في الفلسفات المادية في العصر الحديث، فبعد مرحلة هيومانية أولية قصيرة (هيومانيزم) تظهر الإمبريالية ثم العنصرية والعداء العميق للإنسان.

ويُقسّم البشر في منظومة نيتشه إلى (سوبرمان) أي الرجل الأعلى، أو الإنسان الذي تجاوز الإنسان، و(سبمان) أي الرجل الأدنى، أو الإنسان الذي هو دون الإنسان.

وهكذا يظهر عالمٌ صراعيٌّ ثنائيٌّ ينقسم فيه البشر إلى: جزار وضحية - قاتل ومقتول - أقوياء وضعفاء - باطشون ومكتيفون مرنون.

ولكن ما يجمع السوبرمان والسبمان أن كليهما لا يُعبّر عن الجوهر الإنساني المتجاوز للطبيعة/ المادة وإنما هو جزء من عالم الطبيعة/ المادة الدارويني الصراعي الواحدي الصلب. وأسبقية الطبيعة/ المادة على الإنسان تُترجم نفسها إلى أسبقية الفرد على

المجتمع وأسبقية المصلحة الشخصية والمنفعة الفردية على قيم المجتمع ومتطلبات بقائه.

هذا العالم يتَّسم بالحركة الدائمة، ولذا سرعان ما ينحلّ العالم الثنائي الصلب والعالم الواحدِي الصلب إلى عالمٍ لا مركز له، في حالة سيولة شاملة، فيحلّ دريدا محل نيتشه، ويحل مادونا ومايكل جاكسون محل طرزان ودراكيولا.

٢- المساواة والتسوية.

يمكن القول بأن حركات التحرر القديمة كانت تنطلق من الواجهة الإنسانية (الهيومانية) ومن الإيمان بتميّز الإنسان عن الطبيعة وبتفوّقه عليها ومركزيّته فيها ومقدرته على تجاوزها وعلى صياغتها وصياغة ذاته. وكانت تتم المطالبة بالمساواة بين البشر داخل هذا الإطار حيث يقف الإنسان على قمّة الهرم الكوني، كائنًا حرًّا مبدعًا فريدًا.

أمّا حركات التحرر الجديدة فهي لا تنطلق من هذه الافتراضات الفلسفية الإنسانية، بل ترفضها بشكلٍ واسعٍ فهي حركات تقبل بالواجهة الإمبريالية (الإنسان في صراع مع أخيه الإنسان) وتدور في إطار الثنائية الصلبة (حرب الإنسان ضد أخيه الإنسان ضد الطبيعة) والواجهة الصلبة (سيادة الطبيعة على الإنسان وإزاحة الإنسان من مركز الكون) والواجهة السائلة (رفض فكرة المرجعية والمركز وأي ثوابت وأي كليات، بما في ذلك مفهوم الإنسانية المشتركة القادرة على تجاوز الطبيعة/ المادة).

فهذه الحركات الجديدة تؤكّد فكرة الصراع بشكل متطرّف، فكل شيء إن هو إلا تعبير عن موازين القوى وثمرّة الصراع المستمر، والإنسان هو مجرد كائن طبيعي يمكن رده إلى الطبيعة/ المادة ويمكن تسويته بالكائنات الطبيعية، وبالفعل يتم تسوية الإنسان بالحيوان والنباتات والأشياء إلى أن يتم تسوية كل شيء بكل شيء آخر، فتتعدد المراكز ويتهاوى اليقّين ويسقط كل شيء في قبضة الصيرورة، ومن ثم تظهر حالة من عدم التحدد والسيولة والتعددية المُفرطة.

وفي هذا الإطار يمكن أن يخضع كل شيء للتجريب المستمر خارج أي حدود أو مفاهيم مُسبقة (حتى لو كانت إنسانيتنا المشتركة التي تحققت تاريخيًا) ويبدأ البحث عن «أشكال» جديدة للعلاقات بين البشر لا تهتدي بتجارب الإنسان التاريخية، وكأن عقل الإنسان بالفعل صفحة مادية بيضاء، وكأنه لا يحمل عبء وعيه الإنساني التاريخي، وكأنه آدم قبل لحظة الخلق، قبل أن ينفخ الله فيه من روحه، فهو قطعة من الطين التي يمكن أن تُصاغ بأي شكل لا فارق بينها وبين أي عنصر طبيعي/ مادي آخر.

ولذا نجد جماعات التحرر الجديدة (المتحررة من مفاهيم الإنسانية المشتركة ومن عبء التاريخ، والمدافعة عن التجريب المُنفَتَح المستمر) تدافع عن الفقراء والسود والشواذ جنسيًا والأشجار وحقوق الحيوانات والأطفال والعُراة والمخدرات وفقدان الوعي وحق الانتحار، وعن كل ما يطرأ وما لا يطرأ على البال.

ولعلّ شيوع الواحدية المادية الصلبة والسائلة في العصر الحديث (التي ترى أن العالم مكوّن من جوهر واحد، وأنه لا يوجد فرق بين الإنسان والطبيعة) هو الذي يُفسّر سر انتشار الديانات الطبيعية والعبادات الجديدة بما في ذلك عبادة الشيطان والنزعات الكونية، فكلها دعوات تؤكّد أسبقية الطبيعة على الإنسان والفرد على المجتمع، وتدعو الإنسان إلى الذوبان في الطبيعة، وتلغي كيانه كمقولة لها حدودها المُستقلة، وتفكك مقولة الإنسان وتُقوِّضها، ثم ينتهي الأمر بهذه الدعوات إلى رفض فكرة العالم المُتماسك الذي يدور حول مركز ما ليحل محله عالمٌ سائل لا مركز له.

ويُعدّ رفض الإنسان تأييد هذه الدعوة للإيمان بأسبقية الفرد على المجتمع وللتسوية بين الإنسان والطبيعة فعلاً رجعيًا ورفضًا للتقدّم (من منظور نظرية الحقوق الجديدة)، مع أن موقف الرفض هذا هو في واقع الأمر محاولة للعودة إلى فكرة الإنسان الاجتماعي الحضاري، المُستقل عن الطبيعة، القادر على تجاوزها، صاحب الإرادة والوعي، هو رفض للحالة الطبيعية المادية (البهيمية)، ومساواة الإنسان وتسويته بالحيوان، ودفاع عن أسبقية المجتمع على الفرد وعن مركزية الإنسان في الكون.

في هذا الإطار، يمكننا أن نعيد النظر في هذا الدفاع الشرس عن الشذوذ الجنسي، فهو في جوهره ليس دعوة للتسامح أو لتفهّم وضع الشواذ جنسيًا (كما قد يتراءى للبعض لأول وهلة)، بل هو دعوة لتطبيع الشذوذ الجنسي، أي جعله أمرًا طبيعيًا عاديًا، الأمر الذي يُشكّل هجومًا على طبيعة الإنسان الاجتماعية وعلى إنسانيتنا المشتركة كمرجعية

نهائية وكمعيار ثابت يمكن الوقوف على أرضه لإصدار أحكام إنسانية ولتحديد ما هو إنساني وما هو غير إنساني، أي أن الشذوذ الجنسي لم يعد مجرد تعبير عن مزاج (أو انحراف) شخصي، وإنما تحوّل إلى أيديولوجية تهدف إلى إلغاء ثنائية إنسانية أساسية هي ثنائية الذكر/ الأنثى التي يستند إليها العمران الإنساني والمعيارية الإنسانية.

والحديث المتواتر والمتوتّر عن (حقوق الإنسان)، والذي تقوده وتموّله وتدعمه أكثر الدول الإمبريالية في العالم، أي الولايات المتحدة، هو في جوهره هجوم على مفهوم الإنسانية المشتركة.

فالإنسان الذي يتحدّثون عن حقوقه هو وحدة مستقلة بسيطة كمية، أحادية البعد، غير اجتماعية وغير حضارية، لا علاقة لها بأسرة أو مجتمع أو دولة أو مرجعية تاريخية أو أخلاقية، هو مجموعة من الحاجات (المادية) البسيطة المجردة التي تحددها الاحتكارات وشركات الإعلانات والأزياء وصناعات اللذة والإباحية (وفي نهاية الأمر صناعة السلاح أهم الصناعات في العصر الحديث وأكثرها فتكاً وتفكيكاً).

والفرد حسب هذا تصوّر يقف وحيداً يتلقّى عديداً من الإشارات الحسيّة البسيطة الكثيفة من مؤسسات عامة لا خصوصية لها ولا تحمل أي قيم، إلا فكرة تعظيم لذة المستهلك وزيادة أرباح الشركات.

فالفرد إن هو إلا إنسان طبيعي، شيء طبيعي/ مادي بين الأشياء الطبيعية المادية، إفراز مباشر لمفهوم العقد الاجتماعي البورجوازي، الذي يرى أسبقية الفرد الطبيعي على المجتمع غير الطبيعي، وهو العقد الذي تحوّل في منتصف القرن التاسع عشر إلى العقد غير الاجتماعي الدارويني، الذي يفترض حرب الجميع ضد الجميع (كما تنبأ فيلسوف البورجوازية الأكبر، توماس هوبز في عصر «النهضة» في الغرب).

ولذا، لا يتحدّث أحد عن حق الإنسان (الاجتماعي) والمجتمعات الإنسانية في البقاء داخل منظوماتها القيمية وخصوصياتها القومية. ولم يطرح أحد قضية صناعة الإباحية وسلعها المختلفة التي تُصدّر من الغرب، والتي تهدر أبسط الحقوق الإنسانية وتحوّل الإنسان إلى كمّ مادي لا قداسة له. وكذلك لم يناقش أحد قضية حقوق الشعوب التي تُنهَب ثرواتها وتُسرَق أموالها، ثم تُودّع في بنوك غريبة من قبَل شخصيات تساندها نفس الحكومات التي تصرخ ليل نهار مطالبة بالحفاظ على حقوق الإنسان الفرد.

ولم يطالب أحد بوقف صناعة أسلحة الفتك والدمار التي تُطَوَّر ويصنَّع معظمها في العالم الغربي والتي تمتص ميزانيات الشعوب وتُلَوِّث البيئة وتدمِّر آلاف الأنفس كل عام. فالحديث دائماً يجري عن إنسان مجرد بسيط لا يوجد داخل المجتمع والتاريخ والحضارة والأسرة. ومن ثم ينصبّ الحديث على الحقوق المطلقة لهذا الفرد، أي حقوق المجتمع ومنظوماته الأخلاقية والمعرفية، ولكن هذا الفرد الحر من الناحية النظرية، يسقط بالفعل في قبضة الصيرورة، التي تتحكَّم فيها أجهزة الإعلام الغربية والشركات عابرة القارات وصناعة اللذة.

ويظهر الهجوم على فكرة المجتمع الإنساني ومفهوم الإنسانية المشتركة (الإنسانية جمعاء) في المفهوم الجديد للأقليات الذي يروِّجه النظام العالمي الجديد وهيئة الأمم المتحدة وبعض الجماعات التي تدور في فلكها ودعاة نظرية الحقوق الجديدة. فالجماعات الدينية أقلية، والجماعات الإثنية أقلية، والشواذ جنسياً أقلية، والمعوقون أقلية، والمُسُنَّون أقلية، والبدنيون أقلية، والأطفال أقلية، والنساء أقلية.

وفكرة أن كل الناس أقليات، تعني أنه لا يوجد أغلبية، أي لا يوجد معيارية إنسانية ولا ثوابت، ومن ثم تصبح كل الأمور نسبية متساوية وتسود الفوضى المعرفية والأخلاقية. وإذا كان لكل أقلية حقوق «مطلقة»، فإن هذا يؤدي في واقع الأمر إلى أن فكرة المجتمع الذي يستند إلى عقد اجتماعي وإلى إيمان بإنسانيتنا المشتركة تصبح مستحيلة، إذا أن الحقوق المطلقة التي لا تستند إلى أي إطار مشترك لا يمكنها التعايش.. (وهذا ما حدث في فلسطين المحتلة حين جاء الصهاينة بحقوق يهودية مطلقة لا تعرف الإنسانية المشتركة فقاموا بطرد الفلسطينيين من أرضهم وهدم وطنهم).

٣- السياق الحضاري المعرفي لحركتي تحرير المرأة والتمركز حول الأنثى.

هذه الأفكار تُشكِّل الإطار الحقيقي لحركة الفيمينزم التي ظهرت مؤخراً في الغرب، وقد ظن البعض أن مصطلح «فيمينزم» هذا مجرد تنويع على مصطلح «ويمنز لبراشن موفمنت» الذي يُترجم عادةً إلى (حركة تحرير المرأة والدفاع عن حقوقها). ولذا حل المصطلح الجديد تدريجياً محل المصطلح القديم وكأنهما مترادفان أو متقاربان في المعنى، وكأن المصطلح الجديد لا يختلف عن القديم إلا في أنه أكثر شمولاً أو أكثر راديكالية.

ولكننا لو دققنا النظر لوجدنا أن المصطلح الجديد مختلف تمام الاختلاف عن مدلولات حركة تحرير المرأة (وهي واحدة من حركات التحرر القديمة التي تدور في إطار إنساني هيوماني يؤمن بفكرة مركزية الإنسان في الكون، وبفكرة الإنسانية المشتركة التي تشمل كل الأجناس والألوان وتشمل الرجال والنساء، وبفكرة الإنسان الاجتماعي الذي يستمد إنسانيته من انتمائه الحضاري والاجتماعي). والإنسان من منظور حركة تحرير المرأة كيان حضاري مُستقلّ عن عالم الطبيعة/ المادة لا يمكنه أن يوجد إلا داخل المجتمع، ولذا لا يمكن تسويته بالظواهر الطبيعية/ المادية.

ومن ثم تحاول هذه الحركة أن تدافع عن حقوق المرأة داخل حدود المجتمع وخارج الأطر البورجوازية الصراعية الطبيعية/ المادية الداروينية التي ترى المجتمع باعتباره ذوات متصارعة.

والمرأة من ثم، في تصوّر هذه الحركة، كائن اجتماعي يضطلع بوظيفة اجتماعية ودور اجتماعي، ولذا فهي حركة تهدف إلى تحقيق قدر من العدالة الحقيقية داخل المجتمع (لا تحقيق مساواة مستحيلة خارجة) بحيث تنال المرأة ما يطمح إليه أي إنسان (رجلاً كان أم امرأة) من تحقيق لذاته إلى الحصول على مكافأة عادلة (مادية أو معنوية) لما يقدّم من عمل.

وعادةً ما تطالب حركات تحرير المرأة بأن تحصل المرأة على حقوقها كاملة: سياسية كانت (حق المرأة في الانتخاب والمشاركة في السّلطة)، أم اجتماعية (حق المرأة في الطلاق وفي حضانة الأطفال)، أم اقتصادية (مساواة المرأة في الأجور مع الرجل). وبرغم أن دعاة حركة تحرير المرأة قد يستخدمون أحياناً خطاباً تعاقدياً، وقد ينظرون أحياناً للمرأة باعتبارها فرداً مُستقلّاً بذاته من المجتمع لا باعتبارها أمّاً وعضواً في أسرة، أو قد ينظرون إليها باعتبارها إنساناً اقتصادياً أو جسمانياً (أي إنساناً طبيعياً مادياً) لا إنساناً إنساناً، إلا أن الإطار المرجعي النهائي هو الرؤية الإنسانية التي تضع حدوداً بين الإنسان والطبيعة وتفترض وجود مركزية إنسانية ومعيارية إنسانية ومرجعية إنسانية وطبيعة إنسانية مشتركة، ولذا تأخذ حركة تحرير المرأة بكثير من المفاهيم الإنسانية المستقرة الخاصة بأدوار المرأة في المجتمع، وأهمها، بطبيعة الحال، دورها كأمّ.

ولذا يتحرك برنامج حركة تحرير المرأة داخل إطار من المفاهيم الإنسانية المشتركة، التي صاحبت الإنسان عبر تاريخه الإنساني، مثل مفهوم الأسرة باعتبارها أهم المؤسسات الإنسانية التي يحتمي بها الإنسان ويحقق من خلالها جوهره الإنساني ويكتسب داخل إطارها هويته الحضارية والأخلاقية، ومثل مفهوم المرأة باعتبارها العمود الفقري لهذه المؤسسة، ولا تطرح أفكارًا مستحيلة ولا تنزلق في التجريب اللانهائي المستمر الذي لا يستند إلى نقطة بدء إنسانية مشتركة ولا تحدّه أية حدود أو قيود إنسانية أو تاريخية أو أخلاقية. هذا هو الإطار الحضاري والمعرفي لحركة تحرير المرأة وهذه هي بعض ثوابتها، وقد كان هذا هو أيضًا الإطار الأساسي لحركات التحرر في الغرب حتى منتصف الستينات.

ولكن الحضارة الغربية دخلت عليها تطوّرات غيّرت من توجّهها وبنيتها، إذ تصاعدت معدّلات الترشيد المادي للمجتمع، أي إعادة صياغته وصياغة الإنسان ذاته في ضوء معايير المنفعة المادية والجدوى الاقتصادية (وهو عنصر أساسي في منظومة الحداثة الغربية)، وزاد معه تسلّع الإنسان وتشويّه (مما يعني إزاحته عن المركز على أن تحل السلع والأشياء محلّه).

وزادت نتيجة لذلك هيمنة النماذج الكميّة والتكنوقراطية وتصادت عمليات التنميط وتغلّغت العلاقات البورجوازية التعاقدية، الأمر الذي أدّى إلى تزايد هيمنة القيم البرانية المادية مثل: الكفاءة في العمل في الحياة العامة مع إهمال الحياة الخاصة - الاهتمام بدور المرأة العاملة (البرانية) مع إهمال دور المرأة الأم (الجوانية) - الاهتمام بالإنتاجية على حساب القيم الأخلاقية والاجتماعية الأساسية (مثل تماسك الأسرة وضرورة توفير الطمأنينة للأطفال) - اقتحام الدولة ووسائل الإعلام وقطاع اللذة لمجال الحياة الخاصة - إسقاط أهمية الإحساس بالأمن النفسي الداخلي - إسقاط أهمية فكرة المعنى باعتبارها فكرة ليست كمية أو مادية ... إلخ

وقد لاحظ أحد علماء الاجتماع الغربيين (كريستوفر لاش) أنه منذ أواخر الستينيات أصبح من المستحيل على الأسرة الأمريكية أن تعيش على دخل واحد، أي أنه لتحقيق البقاء المادي أصبح من اللازم على المرأة أن تصبح «يدًا عاملة» و«طاقة إنتاجية» و«مادة طبيعية برانية»، وأصبح من الضروري أن تتخلّى عن وظائفها الإنسانية «التقليدية» مثل الأمومة، أي أنه تم القضاء على آخر معقل ومأوى للإنسان وآخر

مؤسسة وسيطة تقف بين الإنسان ورقعة الحياة العامة التي تديرها الدولة وتسيرها المؤسسات الاقتصادية ويوجّهها قطاع اللذة.

وقد بلغ الترشيح (في الإطار المادي) درجة عالية من الشمول وتغلغل في كل جوانب الحياة العامة والخاصة حتّى أصبح العمل الإنساني هو العمل الذي يقوم به المرء نظير أجر نقدي محسوب (كمّ محدد) خاضع لقوانين العرض والطلب، على أن يؤديه في رقعة الحياة العامة أو يصبّ فيه في نهاية الأمر.

وهذا التعريف يستبعد بطبيعة الحال الأمومة وتنشئة الأطفال وغيرها من الأعمال المنزلية، فمثل هذه الأعمال لا يمكن حسابها بدقة، ولا يمكن أن تنال عليها الأثني أجرًا نقديًا رغم أنها تستوعب جُل حياتها واهتمامها إن أرادت أن تؤديها بأمانة، ولا يمكن لأحد مراقبتها أثناء أدائها فهي تؤدّيها في رقعة الحياة الخاصة. باختصارٍ شديد عمل المرأة في المنزل هو عمل لا يمكن حساب «ثمنه» (مع أن «قيّمته» مرتفعة للغاية)، ولذا فهو ليس «عملًا» حتّى أنه أصبح من الشائع الآن أن تجيب ربّة البيت عن سؤال بخصوص نوعية عملها بقولها (لا أفعل شيئًا، فأنا أمكث في المنزل)، بمعنى أن وظيفتها كأم (رغم أهميتها) وعملها كأم (رغم المشقّة التي تجدها في أدائه) هي (لا شيء)، فهو عمل لا تتقاضى عنه أجرًا، ولا يتم في رقعة الحياة العامة.

وهكذا تغلغلت المرجعية المادية (بتركيزها على الكمي والبراني) وتراجعت المرجعية الإنسانية الهيومانية (بتركيزها على الكيفي والجواني) وتراجع البُعد الإنساني الاجتماعي الذي يفترض مركزية إنسانية وطبيعة إنسانية متفردة تتمتّع بقدر عالٍ من الثبات يميّزها عن قوانين الطبيعة المادية المتغيّرة، وتم إدراك الإنسان خارج أي سياق اجتماعي إنساني بحيث أصبح الإنسان كائنًا طبيعيًا ماديًا كمّيًا لا يشغل أية مركزية في الكون وليس له مكانة خاصة فيه، يسري عليه ما يسري على الأشياء الطبيعية/ المادية الأخرى، أي أنه تم تفكيك الإنسان تمامًا وتحويله من الإنسان المنفصل عن الطبيعة إلى الإنسان الطبيعي/ المادي، الذي يتحد بها ويزدوب فيها ويستمدّ معياريته منها، فيفقد الدال «إنسان» مدلوله الحقيقي، ويحلّ الكمّ محلّ الكيف والثمن محلّ القيمة.

ونحن نذهب إلى أن حركة الفيمينزم (التي نترجمها بحركة التمرّكز حول الأثني) هي تعبيرٌ عن هذا التحوّل ذاته وعن إزاحة الإنسان من مركز الكون وعن هيمنة الطبيعة/ المادة على الإنسان.

وتُترجم هذه الرؤية نفسها إلى مرحلتين:

(أ-) مرحلة واحدة إمبريالية وثنائية وواحدة صلبة ينقسم فيها العالم إلى ذكور متمركزين تمامًا حول ذكورتهم ويحاولون أن يصرعوا الإناث ويهيمنوا عليهم، وإلى إناث متمركزات تمامًا حول أنوثتهن يحاولن بدورهن أن يصرعن الرجال ويهيمنن عليهم.

(ب-) سرعان ما تنحلّ هذه الواحدة الإمبريالية والثنائية والواحدة الصلبة لتصبح واحدة مادية سائلة لا تعرف فارقًا بين ذكرٍ أو أنثى. ولذا لا يتصارع الذكور مع الإناث وإنما يتفككون جميعهم ويذوبون في كيانٍ سديمي واحد لا معالم له ولا قسّمات.

٤- الواحدة الإمبريالية، والثنائية والواحدة الصلبة، والتمركز حول الأنثى.

تؤكد حركة التمركز حول الأنثى في إحدى جوانبها الفوارق العميقة بين الرجل والمرأة، وتصدر عن رؤية واحدة إمبريالية وثنائية الأنا والآخر الصلبة كأنه لا توجد مرجعية مشتركة بينهما، وكأنه لا توجد إنسانية جوهرية مشتركة تجمع بينهما. ولذا فدور المرأة كأمّ ليس أمرًا مهمًا، ومؤسسة الأسرة من ثمّ تُعدّ عبئًا لا يُطاق.

فالمرأة متمركزة حول ذاتها تشير إلى ذاتها، مكتفية بذاتها، تودّ «اكتشاف» ذاتها و«تحقيقها» خارج أي إطار اجتماعي، في حالة صراع كوني أزلي مع الرجل المتمركز حول ذاته، وكأنها الشعب المختار في مواجهة الأغيار، أي أنه بدأت عملية تفكيك تدريجية لمقولة المرأة كما تمّ تعريفها عبر التاريخ الإنساني وفي إطار المرجعية الإنسانية، لتحلّ محلها مقولة جديدة تمامًا تُسمّى (المرأة) أيضًا ولكنها مختلفة في جوهرها عن سابقتها. ومن ثمّ تتحوّل حركة التمركز حول الأنثى من حركة تدور حول فكرة الحقوق الاجتماعية والإنسانية للمرأة إلى حركة تدور حول فكرة الهوية، ومن رؤية خاصة بحقوق المرأة في المجتمع الإنساني إلى رؤية معرفية أنثروبولوجية اجتماعية شاملة تختص بقضايا مثل: دور المرأة في التاريخ والدلالة الأنثوية للرموز التي يستخدمها الإنسان. وإذا كانت حركة تحرير المرأة تدور حول قضية تحقيق العدالة للمرأة داخل المجتمع، فإن حركة التمركز حول الأنثى تقف على النقيض من ذلك، فهي تصدر عن

مفهوم صراعي للعالم، حيث تتمركز الأنثى على ذاتها ويتمركز الذكر هو الآخر على ذاته، ويصبح تاريخ الحضارة البشرية هو تاريخ الصراع بين الرجل والمرأة وهيمنة الذكر على الأنثى ومحاولتها التحرر من هذه الهيمنة.

وتذهب بعض التواريخ الأيديولوجية المتمركزة حول الأنثى إلى أن هيمنة الذكر على الأنثى تمت إثر معركة أو مجموعة من المعارك حدثت في عصور موعلة في القدم حينما كانت المجتمعات كلها مجتمعات أمومية (ماترياركي) تسيطر عليها الإناث أو الأمهات، وكانت الآلهة إناثًا، وكان التنظيم الاجتماعي ذاته يتصف بالأنوثة، أي بالرقّة والوئام والاستدارة (التي تشبه نهود الإناث وعضو التأنيث).

ثم سيطر الذكور وأسسوا مجتمعًا مبنياً على الصراع والسلاح (الذي يشبه عضو التذكير) وعلى الغزو (الذي يشبه اقتحام الذكر للأنثى).

بل إن كل التاريخ أصبح يدور حول مركز واحد هو: الرجل عضو التذكير - السُلطة - الإله الذكر - الأب وهذه هي المجتمعات الأبوية البطريكية (بطرياركي)

ويتحدث دعاة ما بعد الحداثة والتّمركز حول الأنثى عن اللوجوس (أي الكلمة والمُطلق والمركز) والفالوس (أي عضو التذكير). وهم يذهبون إلى أن العالم ليس متمركزًا حول اللوجوس وحسب (لوجوسنترك) كما يدّعي بعض الذكور من دعاة ما بعد الحداثة، وإنما هو متمركز حول عضو التذكير (فالوجوسنترك).

وسرد أحداث التاريخ من ثمّ يتم من وجهة نظر ذكورية بحتة ويستبعد الإناث تمامًا. ومن ثمّ يرى دعاة ما بعد الحداثة والتّمركز حول الأنثى ضرورة وضع «نهاية» لهذا التاريخ وتفكيك هذا العالم الذكوري.

وانطلاقًا من هذه الرؤية للتاريخ ينادي دعاة التّمركز حول الأنثى بالتجريب الدائم والمستمر ويطرحون برنامجًا ثوريًا يدعو إلى إعادة صياغة كل شيء: التاريخ واللغة والرموز، بل الطبيعة البشرية ذاتها كما تحققت عبر التاريخ وكما تبدّت في مؤسسات تاريخية وكما تجلّت في أعمال فنيّة، فهذا التحقّق والتبدّي والتجليّ إن هو إلا انحراف عن مسار التاريخ الحقيقي.

وفي مجال وضع هذا البرنامج «الثوري» موضع التنفيذ ينادي دعاة حركة التّمركز حول الأنثى بضرورة إعادة سرد التاريخ من وجهة نظر أنثوية (أي متمركزة حول

الأنثى)، بل وأعيد تسمية التاريخ، فهو بالإنجليزية (هستوري) التي وجد بعض الأذكىاء أنها تعني (قصة) فتقرر تغيير اسم التاريخ ليصبح (قصتها)، أي أن تاريخ الذكور مختلف تمامًا عن تاريخ الإناث (تمامًا مثل «التاريخ اليهودي» المستقل عن «التاريخ الإنساني»).

والرموز التي فرضها الذكور لابد أن تضاف لها رموز أنثوية تعبّر عن الهوية الأنثوية المستقلة، ومنتجات الإنسان الفنية لابد أن تعبّر عن الأنثى وآلامها. ومن هنا التركيز الشديد في الأدب الغربي الحديث على الجوانب الصراعية في علاقة الرجل بالمرأة وعلى موضوعات أدبية مثل: الاغتصاب. والهدف الأساسي لحركة التمرّكز حول الأنثى، في نهاية الأمر وفي التحليل الأخير، هو رفع وعي النساء بأنفسهنّ كنساء، وتحسين أدائهن في المعركة الأزلية مع الرجال وتسييسهن، لا بالمعنى الشائع المتداول (أي أن يدرك الإنسان الأبعاد الأساسية للظواهر المحيطة به ولحقوقه وواجباته السياسية) وإنما بمعنى أن ندرك أن كل شيء إنما هو تعبیر عن هذا الصراع الكوني بين الذكور والإناث.

ويضرب تيري إيجلتون مثلاً على التحليل التفكيكي ذي الاتجاه المتمركز حول الأنثى الذي يؤكد فكرة الصراع هذه، وكيف أن أحد قطبيّ الصراع لابد أن يهيمن على الآخر، فلا حب ولا تراحم ولا إنسانية مشتركة، بل صراع شرس لا يختلف إلا من ناحية التفاصيل عن الصراع بين الطبقات عند ماركس، أو الصراع بين الأنواع والأجناس عند داروين، أو الصراع بين الجنس الأبيض والأجناس «المختلفة» الأخرى حسب التصوّر العنصري الإمبريالي الغربي.

يقول تيري إيجلتون: «تذهب المجتمعات الذكورية المتمركزة حول الذكر إلى أن الرجل هو الأصل الثابت (المبدأ الأول-اللوغوس) والمرأة هي العكس». ولكن المرأة، في واقع الأمر، هي الأصل الآخر المسكوت عنه. والمرأة عكس الرجل، هي ما يمكن أن يُشار إليه على أنه «الرجل الآخر»، فهي ليست برَجُل وإنما هي رَجُل معيب ناقص حسب التصوّر المجتمعات الذكورية.

ولكن الرجل هو الرجل لا في حدّ ذاته، وإنما عن طريق استبعاد عكسه وإخفائه، فهو يُعرّف ذاته الرجولية كنقيض للمرأة، فكل وجوده وهويّته مرتبط تمامًا بمحاولته تأكيد وجوده المستقل عن المرأة، فهو يُعرّف ذاته في مواجهة المرأة، والمرأة على علاقة قويّة به باعتبارها صورته العكسية. إنها صورة ما ليس هو، وهي تعبیر عن غيابها الذي يخاف منه، فهو يريد تأكيد حضوره الكامل.

«ولكن المرأة تصبح بذلك عنصرًا أساسيًا في تذكير الرجل بذاته، فحضوره مرتبط بغيابها، ولذا، فإن الرجل يحتاج لهذا الآخر حتّى حينما ينبذه، ويضطر أن يعطي هوية إيجابية لما يعتبره لا شيء، فكيانه معتمد عليها بشكل طفيلي ويتوقف وجوده على استبعادها، وهو يستبعدا لأنها قد لا تكون هذا الآخر على أية حال. فلعلّها إشارة على شيء في الرجل ذاته، شيء يودّ أن يكبته ويستبعده خارج وجوده وخارج حدوده فلعل ما هو خارج الرجل يوجد داخله، وما هو غريب قريبًا».

«لكل هذا يجد الرجل أنه في حاجة ماسة إلى أن يحرس الحدود المطلقة بين عالمه وعالم المرأة بكل ما أوتي من قوّة بسبب خوفه من أن تجاوز الحدود مسألة مطروحة وممكنة، فالحدود ليست كما قد تبدو لأول وهلة».

في هذا الخضم الدفّاق من الكلمات والمفاهيم يتصوّر المرء أن الحديث قد يكون حديثًا عن مفهوم الحدود والأمن في الدولة الصهيونية، أو عن علاقة الاتحاد السوفيّتي بالولايات المتحدة إبّان فترة الحرب الباردة، أو عن حروب الرجل الأبيض ضد شعوب آسيا وأفريقيا، وليس عن علاقة الرجل بالمرأة. (أخبرتني صديقة من رائدات حركة التمرّكز حول الأنثى أن العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة هي في جوهرها مواجهة سياسية (كذا) فكان ردّي عليها: إمّا أنها لا تعرف شيئًا عن العلاقات الجنسية أو عن المواجهة السياسية).

هذه الرؤية الصراعية الداروينية الشرسة تتبدّى في رؤية حركة التمرّكز حول الأنثى لأحاسيس كل من المرأة والرجل. ففي غياب الإنسانية المشتركة لا يمكن أن تكون هناك أحاسيس إنسانية مشتركة بين الذكر والأنثى، فتركيبية جسدهما مختلفة وطبيعتها الفسيولوجية مختلفة (والإنسان الطبيعي/ المادي يعيش في الجسد وحده، فضاؤه محدد بفضاء الجسد).

فالرجل على سبيل المثال لا يحمل ولا يلد، ولذا فهو لا يمكنه أن يشعر بآلام المرأة، وأحزانها وأفراحها، في فترة الحمل ولحظة الولادة، فهي وحيدة مع جسدها (ولذا تقوم إحدى مستشفيات الولادة في الولايات المتحدة بعقد دورات تدريبية للرجال حتّى يتعلّموا آلام المرأة. ومن ضمن التدريبات إعطاء الزوج بطناً منتفخاً من البلاستيك يرتديه كي يشعر بشعور زوجته الحامل، وكأن الحمل والولادة مسألة مادية برانية تمامًا: مجرد «حمل» للأثقال البلاستيك!).

وتتبدى نفس السمّة، أي الانفصال الكامل في الرؤية والأحاسيس بين الرجل والمرأة وإنكار وجود طبيعة بشرية مشتركة، في موقف حركة التمركز حول الأنثى من اللغة. إذ تذهب هذه الرؤية إلى أن لغة النساء مختلفة تمامًا عن لغة الرجال، فهي لغة ملتوية لعبوب كجسد المرأة (الجسد مرة أخرى، الجسد دائمًا، الجسد في البداية والنهاية). ولذا فالتواصل بين الذكر والأنثى ليس ممكنًا وإن تمّ فهو غير كاملًا، ويتم الهجوم على ما يُسمّى «ذكورة اللغة» والدعوة إلى «تأنيثها» واللغات التي تُفضّل صيغة التذكير على صيغة التأنيث، لابد أن يُعاد بناؤها بحيث تستخدم صيغًا محايدة أو صيغًا ذكورية أنثوية. ولذا كلمتا «هو» بالإنجليزية: (هي)، و«هي» بالإنجليزية: (شي)، على هذا النحو، حتّى لا يظن أحد أن هناك أي تفضيل للرجل على المرأة.

وفي محاولة التفريق الكامل بين الرجل والمرأة وتأنيث اللغة يُعاد كتابة كلمة «نساء» على النحو التالي (وومان) حتى لا تحتوي كلمة نساء بالإنجليزية على كلمة (مين)، أي رجال والعياذ بالله، ولوحظ أن «رجل الثلج» «رجل» ومن ثم تمّ تعديل اسمه ليصبح بدلًا من (سنومان) إلى «امرأة الثلج» بالإنجليزية (سنوومان)، أو حتّى «إنسان الثلج» بالإنجليزية (سنوبرسون).

ونفس الشيء ينطبق على الكلمات المستخدمة للإشارة إلى الذات الإلهية فيجب الابتعاد عن الإشارة إلى الإله باعتباره ذكرًا، إذ يجب إن يُشار إليه باعتباره ذكرًا وأنثى في ذات الوقت، فيُقال على سبيل المثال «إن الخالق هو الذي/ هي التي، وضع/ وضعت... إلخ»، بل ويُشار إليه أحيانًا بالموثوث وحسب، فهو «ملكة الدنيا»، و«وسيدة الكون».

كما أن بعض دعاة حركة التمركز حول الأنثى يستخدمون كلمات لا جنس لها (بالإنجليزية: أن جندرد ..) مثل «فريند» (صديق)، و «كومبانيون» (رفيق)، و «كو كريتور» (المشارك في الخلق) للإشارة إلى الإله.

وكل هذا من لغو الحديث، وهو ليس برنامجًا للإصلاح وإنما هجوم على اللغة البشرية وحدودها وتشويه لها. فهل نحن نفكر في «المقاومة» باعتبارها أنثى وفي «الصمود» باعتباره ذكرًا؟ وهل نفكر في «الأمانة» و «الخيانة» باعتبارهما إناثًا، أمّا «الملاك» و «الشيطان» فنُفكر فيهما باعتبارهما ذكورًا؟ حينما نقول «أبواب»، هل نفكر في أعضاء التذكير، بينما نفكر في أعضاء التأنيث حينما نقول «بوابات»، أم أن

هذا هو وجدان الحلوليين الطبيعيين المادييين الذين يستخدمون الجسد كعنصر أساسي لإدراك كل شيء؟ ثم تضيق الدائرة لتصبح أعضاء التذكير والتأنيث هي الصور المجازية الوحيدة التي يمكنهم إدراك العالم من خلالها؟ وهل يمكن أن يكون استخدام كلمة «إنسان»، (وهي تعبير عن الذكر والأنثى) حلاً للمشكلة؟ الإجابة، بطبيعة الحال، بالنفي، لأن المهم من وجهة نظر المتمركزين حول الأنثى هو طرح برامج إصلاحية مستحيلة، غير قابلة للتنفيذ، وإجراء تجارب مستمرة بلا ماضي ولا ذاكرة ولا فهم، وذلك حتّى يتم تقويض حدود اللغة القائمة والمرجعية الإنسانية المشتركة المتجاوزة وكل المنظومات القيمية.

وتتضح الرؤية الواحدية والثنائية الصراعية الصلبة في الإشارات المتكررة في أدبيات حركة التمرکز حول الأنثى إلى المرأة باعتبارها أقلية، وكلمة «أقلية» هنا لا تعني أقلية عديدة مضطهدة وإنما تعني في واقع الأمر أنه لا توجد أغلبية من أي نوع (إنسانية مشتركة) ولا يوجد معيار يحكم به، فالجميع متساوون ولا يمكن الحكم على أحد.

وتصل هذه الرؤية قمّتها (أو هوّتها) حينما تقرر الأنثى أن تدير ظهرها للآخر/الذكر تمامًا، فهي مرجعية ذاتها وموضع الحلول ولا تشير إلا إلى ذاتها، فهي سوبرمان، ولذا تعلن استقلالها الكامل عنه، وحينئذ يصبح السحاق التعبير النهائي عن الواحدية الصلبة، وهو الأمر الطبيعي الوحيد المتاح للمرأة التي ترفض أن تؤكّد «إنسانيتها المشتركة» التي لا يمكن أن تتحقق إلا داخل إطار اجتماعي وسياق تاريخي، وبدلاً من ذلك تؤكّد «نسوانيتها»، أي ذاتها الأنثوية المنفصلة التي لا توجد في أي سياق تاريخي أو داخل أي إطار اجتماعي.

وكما قالت إحدى دعاة التمرکز حول الأنثى المساحقات: «إذا كانت الفيمينزم هي النظرية، فالسحاق هو التطبيق».

«If feminism is the theory, lesbianism is the practice».

ويصبح من الطبيعي ألا تلجأ المرأة للرجل لإنجاب الأطفال، بل يمكن أن تلجأ للمعامل والإجراءات العلمية «الطبيعية» المختلفة (المُعقّمة من التاريخ والمجتمع والقيم) التي تستبعد الرجل كشريك في إنسانية مشتركة.

وهكذا تُصَفّى الازدواجية تمامًا ويُحسّم الصراع لنصل إلى حالة من الواحدية الأنثوية الصلبة والتمرکز اللا إنساني حول الذات الأنثوية، وإلى نهاية التاريخ المتمركز حول الأنثى.

5- الواحدة السائلة وذوبان الأنثى.

فكر التمرکز حول الأنثى ينتمي إلى نمط أساسي في الفكر المادي أشرنا إليه من قبل (الانتقال من التمرکز حول الذات الإنسانية إلى التمرکز حول الطبيعة/ المادة، ومن عالمٍ يحوي مركزه داخله إلى عالمٍ بلا مركز). ولذا نجد أن تفكيك مقولة المرأة (الإنسان الإنسان) يأخذ شكلين متناقضين، أولهما هو الذي تناولناه في الجزء السابق من هذه الدراسة، أي تحوّل المرأة إلى كائن متمركز حول ذاته يشير إلى ذاته مما أدّى إلى ظهور التمرکز المُتطرّف حول الذات الأنثوية والعداء الشرس للذكور والصراع الدارويني المستمر بينهما (واحدة إمبريالية وثنائية وواحدة صلبة). أما الشكل الثاني فهو ما سمّيته «الواحدة السائلة». والواحدة السائلة كامنة في الواحدة الصلبة، فبعد أن تتحوّل المرأة من إنسان إنسان إلى كائن طبيعي/ مادي يُردّ إلى عناصر مادية ويُفسّر في إطارها، بحيث لا تشير المرأة إلى ذاتها وإنما إلى الطبيعة/ المادة، يتم تسويتها بالرجل أو الإنسان الطبيعي في جميع الوجوه بحيث لا تختلف عنه في أي شيء، دورها لا يختلف عن دوره، فكلاهما إنسان طبيعي/ مادي، وما يجمعهما ليس إنسانيتهم المشتركة وإنما ماديتهم المشتركة، فيتم اختزالهما إلى مستوى طبيعي/ مادي عام واحد لا يكثرث بذكورة الذكر أو أنوثة الأنثى أو يسوّي بينهما، فالقانون الطبيعي/ المادي العام لا يكثرث بالخصوصية أو الثنائية. كما أن العالم متعدد المراكز لا يكثرث بأية فروق ظاهرة أو باطنة، فهو عالم سائل لا مركز له، لا يمكن إصدار أحكام على أي شيء.

كل هذا يؤدي إلى ظهور الجنس الواحد أو الجنس الوسط بين الجنسين (بالإنجليزية: يوني سكس)، أي أنه تم رد الواقع إلى عنصر واحد أو مبدأ واحد ينكر أي شكل من أشكال عدم التجانس أو أي تنوع، بل وينكر وجود ثنائية ذكر/ أنثى، فالذكر مثل الأنثى والأنثى مثل الذكر وكلاهما مجرد إنسان طبيعي/ مادي.

وهكذا تتحوّل السوبرمان، عدوة الرجل، إلى سبومان، ليس لها هوية أنثوية مستقلة، فهي أقل من امرأة، امرأة ناقصة، تبذل قصاري جهدها أن تكون «كاملة»، أي متطابقة تمامًا مع الرجل.

ولكن في كلتا الحالتين سواء كانت سوبرمان أم سوبومان، ليست المرأة هي الأم - الزوجة - الأخت - الحبيبة التي نعرفها والتي لها دور مستقل داخل إطار الجماعة الإنسانية الشاملة التي تضم الذكور والإناث والصغار والكبار وإنما هي شيء جديد تمامًا، ومع هذا يُطلق عليه اصطلاح «امرأة».

وبسقوط الأم الزوجة والمرأة، تسقط الأسرة ويتراجع الجوهر الإنساني المشترك ويصبح كل البشر أفرادًا طبيعيين لكلّ مصلحته الخاصة وقصته الصغرى الخاصة، كل إنسان مثل الذرة التي تصطدم بالذرات الأخرى وتتصارع معها، والجميع يجابهون الدولة وقطاع اللذة والإعلانات بمفردهم، ويسقطون في قبضة الصيرورة، ويتم تسوية الجميع بالحيوانات والأشياء، وتسود الواحدية السائلة التي لا تعرف الفرق بين الرجل والمرأة أو بين الإنسان والأشياء.

ويتم الإشارة إلى الإله في مرحلة الواحدية السائلة هذه لا باعتباره هو أو هي، إذ يصل الحياء قَمَتَه والسيولة منتهاها، فيُشار إليه، كما وَرَدَ في إحدى ترجمات الإنجيل الأخيرة، باعتباره ذكرًا وأنثى وشيئًا.

He/ She/ It. فالإله هو

ومن الصعب على المرء أن يقرر ما إذا كانت هذه هي نهاية السيولة، أم أن هناك المزيد؟ فالتجريب المنفتح في اللغة والتاريخ والعلاقات بين البشر مسألة لا سقف ولا حدود ولا نهاية لها.

٦- حركة التمرکز حول الأنثى والنظام العالمي الجديد.

إن دعاء حركة تحرير المرأة يدركون تمامًا الحقيقة البديهية الإنسانية البسيطة وهي أن ثمة اختلافات (بيولوجية ونفسية واجتماعية) بين الرجل والمرأة، وهي اختلافات تتفاوت -من منظور سلوك كل منهما- في درجات العمق والسطحية. وتُعبر عن نفسها في اختلاف في توزيع الأدوار بينهما وفي تقسيم العمل، ولكن بدلًا من أن يحاول دعاء حركة تحرير المرأة محو هذه الاختلافات والقضاء عليها قضاءً مبرمًا فإنهم يبذلون قصارى جهدهم للحيلولة دون تحوّلها إلى ظلم وتفاوت اجتماعي أو إنساني يؤدي إلى توسيع الهوة بين الذكور والإناث.

أما دعاة حركة التمركز حول الأنثى فيتأرجحون وبعنف بين رؤية مواطن الاختلاف بين الرجل والمرأة باعتبارها هوة سحيقة لا يمكن عبورها من جهة، وبين إنكار وجود أي اختلاف من جهة أخرى.

ولذا فهم يرفضون فكرة توزيع الأدوار وتقسيم العمل ويؤكدون استحالة اللقاء بين الرجل والمرأة، ولا يكتثون بفكرة العدل ويحاولون إمّا توسيع الهوة بين الرجال والإناث أو تسويتهم بعضهم بالعض، فيطالبون بأن يصبح الذكور آباء وأمّهات في الوقت نفسه، وأن تصبح الإناث بدورهن أمّهات وآباء.

ولعل الهندسة الوراثية ستحلّ كثيرًا من هذه «المشاكل» وستفتح باب التجريب اللامتناهي على مصراعيه بحيث يصبح بإمكان الرجل أن «يحمل» طفلًا (وليس مجرد بطن بلاستيك)، ويمكن تجاوز مشقّات الحمل نفسها من خلال عمليات الاستنساخ المريحة.

كما أن تعديل القوانين في الغرب سيتكلّف بكل ما قد يتبقّى من «مشاكل» شكلية قد تضع حدودًا على عملية التجريب، إذ بإمكان الأنثى أن تتزوّج من أنثى أو من رجل حسب ما يُسمّونه (التفضيل الجنسي).

بل إن الأمر يمتد ليشمل الأحاسيس الجوانية ذاتها، فالمرأة الحقيقية يجب ألا تختلف مشاعرها عن مشاعر الرجل، والرجل الحقيقي يجب ألا يختلف مشاعره عن مشاعر الأنثى.

وتقوم هوليود (أكبر آلية عرفها الجنس البشري لنشر الأخبار وإشاعة الرؤى) بدور نشط في هذا المضمار، إذ بدأت تظهر أفلام فيها إناث يغوين الرجال، ورجال تحمّر وجوههن من النساء (ولا مانع من استخدام نون النسوة هنا، حتّى نحطّم حدود اللغة تمامًا)، وليس الهدف من كل هذا توسيع آفاقنا وتحطيم القوالب الذهنية الجامدة التي يتعامل كل جنس من خلالها وسجنه فيها، وإما هو ضرب فكرة المعيارية والإنسانية المشتركة في الصميم حتّى يتم تسوية الجميع. ولعل العلم الحديث، بما حقق من «تقدّم» مذهل، قد يساعد في هذا المضمار بحيث يمكن للرجل أن يتناول كبسولة متركزة حول الأنثى فيشعر بشعور الإناث ويتم تسويته تمامًا من الداخل، وتتناول المرأة هي الأخرى كبسولة متركزة حول الذكر فتشعر بشعوره ويتم تسويتها من الداخل.

إن حركة تحرير المرأة، في نهاية الأمر وفي التحليل الأخير، ترى أن ثمة إنسانية مشتركة بين كل البشر، رجالاً ونساءً، وأن هذه الرقعة الواسعة المشتركة بيننا هي الأساس الذي نتحاور على أساسه والإطار الذي نبحث داخله عن تحقيق المساواة. ولذا يمكن للرجل أن ينضم إلى حركة تحرير المرأة، ويمكنه أن يدخل في حوار بشأن ما يُطرح من مطالب لضمان تحقيق العدالة للمرأة. ويمكن للمجتمع الإنساني، بذكوره وإناثه، أن يتبنى برنامجاً للإصلاح في هذا الاتجاه، ويمكن لكل من الرجال والنساء تأييده والوقوف وراءه.

أما حركة التمرکز حول الأنثى فهي تنكر الإنسانية المشتركة، ولذا لا يمكن أن ينضم لها الرجال، فالرجل، باعتباره رجلاً، لا يمكنه أن يشعر بمشاعر المرأة، كما أنه مذنب يحمل وزر التاريخ الذكوري الأبوي، رغم أنه ليس مَنْ صنعه. كما تنكر حركة التمرکز حول الأنثى الاختلاف، ومن ثَمَّ لا مجال للتنوع ولا مجال لوجود الإنسانية كما نعرفها. لِكُلِّ هذا، لا يوجد برنامج للإصلاح في حركة التمرکز حول الأنثى ولا توجد محاولة جادة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة أو إلى تغيير القوانين أو السياق الاجتماعي للحفاظ على إنسانية المرأة باعتبارها أمّاً وزوجة وابنة وعضواً في الأسرة والمجتمع. وإن كان ثمة برنامجاً للإصلاح فسنجد أنه يصدر عن إطار تفكيكي يهدف إمّا إلى زيادة كفاءة المرأة في عملية الصراع مع الرجل أو إلى تسويتها معه، أي أنه في جميع الحالات ثمة إنكاراً للإنسانية المشتركة. ولذا فالبرنامج الإصلاحي هو برنامج يهدف إلى تغيير الطبيعة البشرية ومسار التاريخ والرموز واللغات.

٧- حركة التمرکز حول الأنثى والصهيونية.

من الأمور الجديرة بالنظر والتدبّر أن ثمة نقط تشابه واضحة بين حركة التمرکز حول الأنثى وحركة مادية إمبريالية أخرى وهي الحركة الصهيونية، التي تنكر الإنسانية المشتركة فتُقسّم البشر بصرامة بالغة إلى يهود وأغيار، وتصدر عن الإيمان بأن الأغيار (كل الأغيار) يحملون وزر تاريخ الاضطهاد الدائم لليهود (كل اليهود). وعزلة الأغيار عن اليهود كاملة إلى درجة أن الواحد لا يمكنه أن يشعر بشعور الآخر، فكلُّ إنسانٍ جزيرة مغلقة، مكتفية بذاتها، مرجعية ذاتها.

ومن ثَمَّ يواجه اليهود العالمَ وحدهم في عُزَلَتِهِم وبراءَتِهِم وفرداتهم ومعاناتهم التي لا يشاركون فيها أحد. فاليهود شعبٌ مختار، له سماته الخاصة، وله حقوقه المُطلَقة، ورسالته الخالدة، وعذابه الخاص، فهو موضع الحلول والكمون، مرجعية ذاته، يستمد معياريته منها.

وهو شعبٌ لا يمكن أن يهدأ له بال إلا بأن يعود إلى أرض أسلافه (في فلسطين) حيث يمكنه أن يتمتع بحقوقه المُطلَقة، ولذا لا تبذل الحركة الصهيونية أي مجهود في محاولة الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية والدينية لأعضاء المجتمعات اليهودية في مجتمعاتهم.

فمثل هذه الجهود (التي تتبع من الإيمان بالإنسانية المشتركة والتي يمكن أن يساهم فيها كل مدافع عن حقوق الإنسان وكل متعاطف مع المستضعفين) هي في واقع الأمر إحباط للمشروع الصهيوني الذي يرمي إلى وضع نهاية لتاريخ اليهود في المنفى وتهجير اليهود إلى فلسطين للقيام بتجربة جديدة تمامًا تقع خارج نطاق التاريخ اليهودي، وهي تجربة الدولة القومية ذات السيادة.

في هذا الإطار توجّه الحركة الصهيونية جُلَّ جهودها لتعميق الهوة بين اليهود والأغيار لتحسين أداء اليهودي في عملية الصراع حتّى ينسلخ عن مجتمع الأغيار و«يعود» إلى فلسطين بعد غياب مدة ألفي عام.

وفي هذا الإطار يصبح أعداء السامية (أي أعداء اليهود) «أصدق أصدقائنا»، (على حدّ قول مؤسس الحركة الصهيونية، تيودور هرتزل).

ولنلاحظ هنا بعض الثنائيات الصلبة: اليهود ضد الأغيار - شعب معذّب في كل مكان مقابل شعب مختار - شعب لا حقوق له مقابل شعب له حقوق مُطلَقة.

ولنلاحظ أن هذه الثنائية الصلبة تتحوّل إلى واحدة صهيونية صلبة في الدولة الصهيونية المستقلة، الدولة اليهودية الخالصة، حين يصبح المستوطنون هم وحدهم أصحاب الحقوق المُطلَقة، فيجد العرب أنفسهم في مجتمعات اللاجئين تنهمر عليهم القنابل باسم الدفاع عن الذات اليهودية الخالصة!

ولكن كما هو الحال في كل الحركات المادية تنحلّ الواحدة الإمبريالية والثنائية والواحدة الصلبة إلى واحدة سائلة، فالصهيونية التي تؤكد حقوق اليهود المُطلَقة

وفُرادَتهم الكاملة وترفض التعاون مع الأغيار ترى أن وجود اليهود في المنفى هو حالة «غير طبيعية»، أي أن الفريد يتحوّل إلى الشاذ.

ولذا ترى الصهيونية أنه لابد من «تطبيع» اليهود، أي تحويلهم إلى كائنات طبيعية، يعيشون في دولة قومية عادية، لا يختلفون عن بقية شعوب الأرض.

وقد انتهى الأمر بالحركة الصهيونية التي تُنادي بحقوق مُطلّقة لليهود وبسيادة مُطلّقة للدولة وسمات يهودية مُطلّقة للمجتمع بأن أسست دولة ذات توجّه أمريكي واضح في عالم السياسة والثقافة وتعتمد بشكل شبه كامل على دعم الأغيار الأمريكيين!

وهذا هو النمط نفسه الذي وجدناه في حركة التمرّكز حول الأنثى، فمن جهة ثمة تأكيد لتفرد اليهود وعداء الأغيار لهم لا يختلف كثيراً عن اتجاه حركة التمرّكز حول الأنثى نحو إعلان الحرب على الرجال، ومن جهة أخرى ثمة محاولة نشطة تُبدّل لدمج اليهود في عالم الأغيار والذوبان فيه، لا تختلف بدورها كثيراً عن محاولة الأنثى الذوبان في الرجل وظهور الـ Uni-sex

والعالم الغربي الذي ساند الدولة الصهيونية (التي تحاول تفكيك العالم العربي الإسلامي سياسياً وحضارياً) يساند بنفس القوة حركات التمرّكز حول الأنثى في بلادنا، (ولعلّ نشاط السفارة الهولندية في القاهرة في هذا المضمار مثلاً واضحاً على ذلك يستحق المزيد من الدراسة).

فالعالم الغربي الذي أخفق في عملية المواجهة العسكرية المباشرة مع العالم الثالث، اكتشف أن هذه المواجهة مُكلّفة وطويلة ولا طاقة له بها، ومن ثمّ فالتفكيك هو البديل العملي الوحيد.

كما أدرك العالم الغربي أن نجاح مجتمعات العالم الثالث في مقاومته يعود إلى تماسكها، الذي يعود بدوره إلى وجود بناء أُسري قوي، لا يزال قادراً على توصيل المنظومات القيمة والخصوصيات القومية إلى أبناء المجتمع، ومن ثمّ يمكنهم الاحتفاظ بذاكرتهم التاريخية وبوعيهم بثقافتهم وهويتهم وقيمهم.

وهذا ولا شك يعني التصدّي لعملية العولمة، التي تعني الترشيد (داخل الإطار المادي الغربي) لكل المجتمعات بحيث يتحوّل العالم في نهاية الأمر وفي التحليل الأخير إلى سوق واحد متجانس يخضع لقوانين العرض والطلب المادية، يتحرك فيه نفس

البشر والسلع في نفس الحيز الأملس، بلا سدود أو حدود أو منظومات قيمية تعوق هذه الحركة.

وإذا كانت الأسرة هي اللبنة الأساسية في المجتمع، فإن الأم هي اللبنة الأساسية في الأسرة ومن هنا تركيز النظام العالمي الجديد على قضايا الأنثى.

فالخطاب المتمركز حول الأنثى هو خطاب تفكيكي يعلن حتمية الصراع بين الذكر والأنثى وضرورة وضع نهاية للتاريخ الذكوري الأبوي وبداية التجريب بلا ذاكرة تاريخية، وهو خطاب يهدف إلى توليد القلق والضيق والملل وعدم الطمأنينة في نفس المرأة عن طريق إعادة تعريفها بحيث لا يمكن أن تتحقق هويتها إلا خارج إطار الأسرة.

وإذا انسحبت المرأة من الأسرة تآكلت الأسرة وتهافت، وتهافت معها أهم الحصون ضد التغلغل الاستعماري والهيمنة الغربية وأهم المؤسسات التي يحتفظ الإنسان من خلالها بذاكرته التاريخية وهويته القومية ومنظومته القيمية.

وبذلك يكون قد نجح النظام العالمي الجديد من خلال التفكيك في تحقيق الأهداف التي أخفق في تحقيقها النظام الاستعماري القديم من خلال المواجهة المباشرة.

٨- البحث عن بديل.

من الأجدر بنا أن ندرس قضية المرأة داخل إطارها التاريخي والإنساني، فنذكر أن مشكلة المرأة مشكلة إنسانية لها سماتها الخاصة. كما يجب أن ننفض عن أنفسنا غبار التبعية الإدراكية ونبحث عن حلول لمشاكلنا نُؤلِّدها من نماذجنا المعرفية ومنظوماتنا القيمية والأخلاقية ومن إيماننا بإنسانيتنا المشتركة، وهي منظومات تؤكد أن المجتمع الإنساني يسبق الفرد (تمامًا كما يسبق الإنسان الطبيعة/ المادة).

ولذا بدلاً عن الحديث عن «حقوق الإنسان»، إنسان روسو الطبيعي الذي يعيش حسب قوانين الطبيعة، مما يضطرنا إلى الحديث عن «حقوق المرأة» الفرد، ثم أخيراً عن «حقوق الطفل» الفرد، وقد يكون من الأجدر بنا أن نتحدث عن «حقوق الأسرة» كنقطة بدء ثم يتفرع عنها، وبعدها «حقوق الأفراد» الذين يكوّنون هذه الأسرة، أي أننا سنبدأ بالكل (الإنساني الاجتماعي) ثم نتبعه بالأجزاء (الفردية).

ولو اتبعنا هذا النموذج، واتخذنا الأسرة نقطة بدء ووحدة تحليلية، فإن الحديث عن «تحقيق الذات بشكل مُطلق» يصبح أمراً ممجّواً ومرفوضاً ولا بد أن يحل محله الحديث عن «تحقيق الذات داخل إطار الأسرة».

وبدلاً من الحديث عن «تحرير المرأة» كي «تحقق ذاتها» ولذتها ومتعتها، قد يكون من المفيد أن ندرس ما حولنا لنكتشف أن أزمة المرأة هي، في واقع الأمر، جزء من أزمة الإنسان في العصر الحديث والتي تنبع من هذه الحركية الهائلة المرتبطة بتزايد مُعدّلات الاستهلاك، التي تسم إيقاع حياتنا الحديثة، ومن وجود هذه الاختيارات الاستهلاكية التي لا حصر لها ولا عدد، والتي تُحاصرنا وتحدّ من حركتنا.

إن الدراسة المتأنيّة ستبيّن لنا أن المشكلة تنبع من أن الرجل قد تمّ «تحديثه» بشكل متطرّف وتم استيعابه في هذه الحركية الاستهلاكية العمياء بحيث أصبحت البدائل المطروحة أمامه تفوق بكثير البدائل المطروحة أمام المرأة. ولكن بما أن هذه الحركية الاستهلاكية المتطرّفة هي أحد أسباب أزمة الإنسان الحديث، قد يكون من الأكثر رشداً وعقلانية ألا نطالب بـ «تحرير المرأة» وألا نحاول أن نقذف بها هي الأخرى في عالم السوق والحركية الاستهلاكية، وأن نطالب بدلاً من ذلك بتقييد الرجل أو وضع قليل من الحدود عليه وعلى حركيته بحيث تُبطئ من حركته فينسلخ قليلاً عن عالم السوق والاستهلاك وبذلك يتناسب إيقاعه مع إيقاع المرأة والأسرة وحدود إنسانيتنا المشتركة.

وانطلاقاً من هذه الرؤية لا بد أن يُعاد تعليم الرجل بحيث يكتسب بعض خبرات الأبوة والعيش داخل الأسرة والجماعة، وهي خبرات فقدتها الإنسان الحديث مع تآكل الأسرة ومع تحرّكه المتطرّف في رقعة الحياة العامة. وبهذه الطريقة سيكون بوسع الرجل أن يشارك في تنشئة الأطفال، وأن يعرف عن قرب الجهد الذي تبذله المرأة/ الأم، ومن ثمّ يمكن لإنسانيتنا المشتركة أن تؤكد نفسها مرة أخرى.

وهذه استراتيجية لا تختلف كثيراً عن استراتيجية جماعات الدفاع عن البيئة (الخضر).

فهم يطالبون الإنسان الغربي بأن يُخفف من حرارة المجتمعات الغربية وأن ينسلخ قليلاً عن أيديولوجية التقدّم والغزو والإنجاز والإنتاجية على أن يحل محلّها أيديولوجية الاتزان والتوازن مع الطبيعة والذات وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية بحيث يتناسب إيقاع المجتمع مع إيقاع الإنسان.

ولعلّه قد يكون من المفيد ألا نتحدّث عن «حق المرأة في العمل» (أي أن تعمل في رقعة الحياة العامة نظير أجر)، أي العمل المنتج ماديًا الذي يؤدّي إلى منتج مادي (سلع - خدمات). ونعيد صياغة رؤية الناس بحيث يُعاد تعريف العمل فيصبح «العمل الإنساني»، أي العمل المنتج إنسانيًا (وبذلك نؤكد أسبقية الإنساني على المادي والطبيعي).

وهنا تصبح الأمومة أهم «الأعمال المُنتجة» (وماذا يمكن أن يكون أكثر أهمية من تحويل الطفل الطبيعي إلى إنسان اجتماعي؟).

ومن ثمّ يقل إحساس المرأة العاملة في المنزل بالغرابة وعدم الجدوى، ويزداد احترام الرجل لها ويكفّ الجميع عن القول بأن المرأة العاملة في المنزل لا تعمل، وكأنّ عمل سكرتيرة في إحدى شركات التصدير والاستيراد أو إحدى شركات السياحة أكثر أهمية وجدوى من تنشئة الأطفال!

ولعلنا قد نكتشف طرقًا جديدة لإعادة إنتاج الأسرة الممتدة بما توفّره للإنسان من طمأنينة داخل المدينة الحديثة ذات الطرق القاسية والإيقاع المرعب، كأن نطوّر طُرقًا معمارية تُفعّل الجيرة كمؤسسة وسيطة تشبه في وظيفتها الأسرة الممتدة.

وقد يمكننا التوصل ليوم عمل يمكن تقطيعه وتقسيمه ليتناسب مع مؤسسة الأسرة ولا يتعارض مع محاولة المرأة أن تقوم بدورها كامّ وزوجة، بل إنه يمكن تعديل رقعة الحياة العامة ذاتها ومكان العمل يُخلق داخله حيّز إنساني.

ويمكننا أن نُعيد بعث الاقتصاد العائلي (بالإنجليزية : فاميلي إيكونومي) الذي أثبت كفاءته ومقدرته على الاستمرار وإنتاجيته العالية في المجتمعات الحديثة والتي يُقال لها «متقدّمة» (سواء في اليابان أو الولايات المتحدة).

ولكن ما يهمنا هنا أنه شكل من أشكال علاقات الإنتاج التي لا تقوِّض الأسرة وتفكّكها، ويمكن للمرأة أن تشارك فيه دون أن تفقد هويّتها كامّ وزوجة.

ويمكن أيضًا تطوير نُظم تعليمية جديدة بحيث يمكن للمرأة أن تتعلّم وتستمر في تعليمها دون أن نُولّد داخلها التوترات بين الرغبة المحمودّة في التعلّم والنزعة الكونية نحو الأمومة.

وهذه الاقتراحات الأولية تهدف إلى تقليل الأعباء النفسية الناجمة عن الأمومة، وتحرير المرأة بعض الشيء من الأعباء المنزلية البدنية، بحيث نخلق حيِّزاً خاصاً بها يمكنها أن تمارس فيه إنسانيتها دون أن تضطر إلى تحطيم الأسرة ودون أن تجعل تحقيق ذاتها مشروطاً بتخليها عن الأسرة وعن دورها الاجتماعي.

ويجب أن يواكب هذا دراسة جادة ومتعمِّقة، نقدية وخلّاقة، لظاهرة تحرير المرأة في الغرب داخل إطار الترشيد المادي وإطار الفكر المادي الصراعى الواحدى المتمركز حول الأنثى. فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس المشاكل الناجمة عن تآكل الأسرة وتكلفتها الاجتماعية والمادية.

وقد قرأت في إحدى الدراسات أن انسحاب المرأة من الأسرة واستيعابها في آليات السوق والحركة الاستهلاكية وتحوّلها إلى «طاقة عاملة» في رقعة الحياة العامة و«وحدة إنتاجية» في سوق العمل يؤدي إلى عُربة شديدة عند الأطفال مما يحوّلهم إلى عناصر مُدمّرة.

وقد رأى الباحث صاحب الدراسة أن عمليات التخريب المتعمّد في المدارس تكلف البلايين من الدولارات وأنها مرتبطة تمام الارتباط بظاهرة اختفاء الأم. كما يمكن أيضاً حساب الخسارة النفسية للطفل والتي يمكن ترجمتها مادياً إلى أرقام. وهل يمكن أيضاً ربط ارتفاع معدّلات الطلاق بمعدّلات انسحاب المرأة من الأسرة ومن دور الأمومة؟ (يُكلف الطلاق في الولايات المتحدة بلايين الدولارات أيضاً).

ومن المعروف أن شركات التأمين ترفع أقساط التأمين على كل مَنْ يُطلّق لأنه يرتكب عدداً أكبر من الحوادث.

ويمكن الإشارة هنا إلى ما يُسمّى ظاهرة «تأنيث الفقر» التي أصبحت ظاهرة اجتماعية معروفة في الولايات المتحدة، إذ يبدو أنه في إطار حرية المرأة وحرية الرجل، يتعايش رجل مع امرأة تُنجب منه طفلاً أو طفلين عادةً دون أن يرتبطا بعقد زواج. وبعد فترة قصيرة أو طويلة يتملّك الرجل الملل وتنشب المعارك بين الطرفين فيُقرر الرجل أن «يحقق ذاته» خارج إطار الأسرة فيحمل متاعه ويذهب، تاركاً الأم المهجورة وحدها، ترعى الطفلين. فتزيد أعباءها النفسية والاجتماعية والاقتصادية (مهما دفع الرجل من نفقة) وازداد الرجال متعة وحركة استهلاكية، أي أنه تمّ تأنيث الفقر، ويمكن أن نضيف أنه تم كذلك تأنيث الجهد النفسي والإرهاق البدني.

ولعلّ هذا من أهم الأسباب السوسولوجية لزيادة معدّلات السحاق في المجتمعات الغربية، فهو يحل مشكلة ضرورة تفريغ الطاقة الجنسية للأنثى دون أن يُدخلها في دوامة العلاقة مع الرجل التي تُوردها موارد التهلكة والفقر والألم والهجران.

كما يمكن أن ندرس إنتاجية المجتمع ككل في إطار خروج المرأة للعمل في حقل الحياة العامة بدلاً من العمل في حقل الحياة الخاصة. فهناك من الدراسات ما يشير إلى إنتاجية المجتمع على مستوى الماكرو تتزايد مع اضطلاع المرأة بدور الزوجة والأم، إذ أنها تقوم بتربية الأطفال تربية صالحة، فيصبحون أعضاء منتجين في المجتمع، كما أنها تهدئ من روع الجميع: الزوج والأبناء عند عودتهم من رقعة الحياة العامة، فيستعيد الجميع توازنهم وتزايد إنتاجيتهم.

وثمة دراسات تشير إلى أن قلق المرأة بخصوص هويّتها وذاتها قد تزايد مع فقدانها وظيفتها ومكانتها كأُم وزوجة، وأن هذا القلق له مردود سلبي للغاية على صحتها النفسية وعلى محاولتها تحقيق ذاتها، وأنه هو الذي يؤدي إلى محاولة المرأة التشبّه الشرس بالرجل. وظهور Uni-sex

كما يجب أن نضع نصب أعيننا أثر كل مشروع اقتصادي إنتاجي على بناء الأسرة وعلى دور المرأة كأُم، فهناك حديث «عالمي» عن «الخصخصة»، ولم يدرس أحد أثر الخصخصة علينا كبشر، وتكلفتها المعنوية والمادية (مع العلم أن التكلفة المعنوية تترجم نفسها بعد قليل إلى تكلفة مادية يمكن حسابها كمياً بشيء من الجهد). وأعتقد أن الخصخصة بلا ضابط سيكون لها أثر مُدمر على الأسرة وعلى المرأة، فالخصخصة هي في واقع الأمر توسيع رقعة السوق، وآليات العرض والطلب، لتبتلع كل شيء.

كما يجب ألا يفوتنا أن نتصدّى لكثير من المشاريع التي يُقال لها تنمية والتي يفرضها البنك الدولي والتي تهدف في واقع الأمر إلى تحطيم الدول القومية ومؤسسة الأسرة التي يرون أنها من أكبر معوّقات «التنمية» (أي التقدّم المادي بغض النظر عن الثمن الإنساني مهما كانت فداحته).

والشيء نفسه ينطبق على بعض التشريعات التي تُصدرها بعض المنظّمات «الدولية» والتي تدور في إطار عقلية السوق الحر والخصخصة الكاملة لكل شيء بما في ذلك جسد الإنسان وروحه وضميره. ونحن لا بد أن نستفيد من الخبرات والمُعونات الدولية شريطة ألا تتحوّل إلى معاول هدم تقوُّض أساس مجتمعاتنا.

وهناك العديد من الدراسات الأخرى التي تُبَيِّن أن خصائص المرأة التشريحية ووظائفها البيولوجية له علاقة بتكوين شخصيتها وهويتها وطموحها (وهذه من المفارقات التي تستحق التسجيل، فحركة التمرکز حول الأنثى التي تؤكد مركزية جسد الأنثى في تحديد هويتها ينتهي بها الأمر إلى إنكار أي أهمية للجسد وللخصائص التشريحية والوظائف البيولوجية، تمامًا مثل الحركة الصهيونية التي تؤكد يهودية اليهودي ثم تحاول تخليصه منها).

ونحن لا نذهب مذهب الماديين الذين يقولون بأن جسد المرأة قدرها، وأن خصائصها التشريحية هي مصيرها المحتوم، ولكن نقول إن هذا الجسد وهذه الخصائص تفرض عليها حدودًا معينة، وهذه الحدود تخلق لها حيِّزًا أنثويًّا خاصًا يفصلها عن الرجل دون أن يعزلها عنه.

وقد هاج كثيرٌ من دعاة التمرکز حول الأنثى حينما نشر أحد العلماء دراسة تُبَيِّن أن كثيرًا من البطلات الرياضيات مِمَّن احترفن الرياضة لا يحملن إلا إذا توقفن عن ممارسة الرياضة لعدة سنوات. وقد نشر أحد العلماء دراسة طريفة تُبَيِّن أن ثمة علاقة ما، لم يتمكّن الباحث من تحديدها بدقّة، بين العادة الشهرية عند المرأة والعرق الذي يفرزه الرجل تحت إبطه.

ورغم أن هذه الدراسة دراسة أولية للغاية إلا أن حركات التمرکز حول الأنثى حاولت منع نشرها وغيرها من الدراسات، أي أن التوجُّه الأيديولوجي يصل من الحدة إلى محاولة إنكار الحقائق العلمية التي قد تقوِّض من النظرية، وكأننا في المرحلة الستالينية حين كان على العلماء أن يثبتوا، بكل ما أوتوا من قوة، صدق مقولات المادية الجدلية!

كما يجب أن نرس الدور المُدْمَر لبعض الشركات «العالمية» التي تُشكِّل ما سمَّيته في دراسةٍ سابقة (الفردوس الأرضي ١٩٧٩) «الإمبريالية النفسية».

وإذا كانت الإمبريالية التقليدية تبحث دائمًا عن أسواق لسلعها وعمالة رخيصة، فالإمبريالية النفسية لا تختلف كثيرًا عنها، إلا أنها جعلت من وعي الإنسان ووجدانه مجال حركتها ونشاطها، أي أنها لا تتحرك في رقعة الحياة العامة البرانية، بل في رقعة الحياة الخاصة الجوانية، وهي سوق يمكن توسيع حدوده إلى ما لا نهاية، عن طريق توسيع شهوة الإنسان وتوليد حالة من القلق وعدم الاتزان والرضا داخله، يتصوّر أنه لا يمكنه تجاوزها إلا من خلال اقتناء سلع بعينها.

وقد نشأت عدة صناعات (رؤوس أموالها بلايين الدولارات) ركزت بالذات على المرأة. فشركات مستحضرات التجميل وأدواته جعلت المرأة هدفًا أساسيًا لها. فمن خلال آلاف الإعلانات، يولد في المرأة إحساس بأنها إن لم تستخدم آلاف المساحيق والعطور والكريمات وخلافه تفقد جاذبيتها (عادة الجنسية) وتصبح قبيحة.

وبعد ترسيخ هذه القناعة تمامًا في وجدان الإناث يتم تغيير المساحيق كل عام، ويُطلب من المرأة أن تُغيّر وجهها لتصبح «جديدة دائمًا»، «مرغوبة أبدًا»، وهكذا تصبح المرأة سوقًا متجددة بشكل لا ينتهي.

ولا تقل صناعة الأزياء شراسةً عن صناعة مستحضرات التجميل، فهي صناعة أصبح لها قنوات فضائية ونجوم وأبطال (معظمهم من الشواذ جنسيًا، مات منهم خمسة في عام واحد بمرض الإيدز، ونجحت صناعة الأزياء في التكتّم على الخبر حتّى لا تؤثر على مبيعاتها).

وفي كثير من الأحيان تقترب عروض الأزياء من الإباحية الصريحة، فهي تتفنّن في طمس الشخصية الإنسانية والاجتماعية للمرأة وإبراز مفاتيحها الجسدية للتحوّل إلى جسم طبيعي/ مادي، سوق عام لا خصوصية له يمكن هزيمته وتوظيفه وحوسلته (تحويله إلى وسيلة). وهكذا يتم ترشيد جسد المرأة ووجهها في الإطار المادي ويتم سحبها من عالم الحياة الخاصة والطمأنينة إلى عالم الحياة العامة والسوق والهرولة والقلق.

ومما يزيد الطين بلّة، أن كُلاً من صناعة مساحيق التجميل وأدواته والأزياء تفرض مقاييس جمالية يستحيل الالتزام بها إلا لمجموعة محدودة من الإناث المتفرّغات لجسدهن (مثل الممثلات أو عارضات الأزياء أو فتيات الإعلانات)، وقد تسبّب هذا في انتشار الأمراض النفسية مثل: مرض أناركسيا فورموزا، وهو إحساس يتملّك المرأة مهما بلغت من جمال ورشاقة أنها قبيحة وبدينة، فتمتنع عن الأكل بسبب قلقها الشديد بخصوص وزنها وجمالها، وفي بعض الأحيان تقضي نحبها. ويبدو أن المرض منتشر على نطاق واسع (يُقال إن الأميرة ديانا كانت مصابة به بعض الوقت). ومثل هذه القضايا تتناولها فروع جديدة في علم الاجتماع مثل: سوسيولوجيا الوجه، وسوسيولوجيا الجسد.

ويساند عمليات حوسلة المرأة (أي تحويلها إلى وسيلة) هذه وتوسيع نطاق الإمبريالية النفسية صناعة الإعلانات التي تستخدم المرأة لتصعيد الرغبات الاستهلاكية عند كل من

الرجل والمرأة، وتُعيد إنتاج صورة المرأة باعتبارها جسدًا ماديًا محضًا، موضوعًا للرغبة المادية المباشرة. ثم تأتي أخيرًا صناعة السينما في الولايات المتحدة (هوليوود) التي تُعيد صياغة صورة المرأة في وجداننا جميعًا، فهي تنزع عن المرأة كل قداسة وتُعريها لا من ملابسها وحسب وإنما من إنسانيتها وكيونتها الحضارية والاجتماعية وخصوصيتها الثقافية، بحيث تصبح مثل الإنسان المقترح من قِبَل النظام العالمي الجديد: إنسان بلا ذاكرة ولا وعي، إنسان عصر ما بعد الحداثة والعالم الذي لا مركز له (استخدم أحد الظرفاء اصطلاح «ما بعد البكيني» (بالإنجليزية : بوست بكيني) على منوال ما بعد الحداثة (بالإنجليزية بوست مودرنست) ليشير إلى هذا الاتجاه نحو التعرية الشاملة، وليوجّه أنظارنا نحو العلاقة بين تعرية المرأة من ملابسها وتعرية الإنسان من منظوماته القيمية وخصوصيته القومية).

ولعلّه قد يكون من المفيد أن نرى علاقة حركة التمرکز حول الأنثى والمفاهيم الكامنة فيها بمشروع السوق الشرق أوسطية، فكلاهما معاد للتاريخ، وكلاهما يطالب الإنسان العربي أن ينسى ماضيه ووعيه وأن يبدأ من جديد.

ولعلّه قد يكون من المفيد أن ندرك العلاقة بين حركة التمرکز حول الأنثى وظواهر جديدة في مجتمعنا مثل الاهتمام المحموم من قِبَل بعض الصحف والمجلات المصرية بالجنس، واستخدام العامية المصرية في هذه الصحف وفي الإعلانات.

إن الجنس الذي تتناوله هذه الصحف ليس شأنًا إنسانيًا مركّبًا وليس ظاهرة اجتماعية وتاريخية، وإنما هو تسلية وفضائح، أي أن عملية نزع القداسة عن الإنسان ليصبح موضوعًا بسيطًا طريفًا لا كائنًا مركّبًا عظيمًا.

وفي هذا الإطار تصبح فضائح نجوم السينما وسيرهم الذاتية غير العطرة هي أهم الأخبار والصور المجازية الأساسية، ومن ثمّ يتم تذويب الإنسان في سيرة فلانة الراقصة التي لم تنجز شيئًا في حياتها سوى سلسلة من الزيجات وعددًا من الفضائح.

واستخدام العامية لا يختلف كثيرًا عن ذلك، فلو أصبحت العامية وحدها هي مستودع ذاكرتنا التاريخية لفقدنا امرأ القيس والبُحتري وابن خلدون وابن سينا، أي فقدنا كل شيء، وتصبح كلاسيكياتنا هي أغاني شكوكو وأقوال إسماعيل ياسين.

واعتقد أن الإنسان الذي يقتدي بالراقصة فلانة ولا يتذكّر إلا بعض الأفلام والأغاني المصرية، هو إنسان تم تفريغُه تمامًا وتفكيكه تمامًا، ومن ثمّ يمكنه التحرك بكفاءة

عالية في السوق الشرق أوسطية، لأن السوق العربية تتطلب إنساناً آخرًا له هوية وذاكرة ويحمل منظومة قيمية.

إن حركة التمركز حول الأنثى هي جزء من هذه الهجمة الشاملة ضد قيمنا وذاكرتنا ووعينا وخصوصياتنا ويجب أن ندرك هذا ونعيه، حتى لا تكون معركتنا جزئية وغير واعية بذاتها.

الخاتمة.

هذه كلها أفكار مبدئية للغاية، مجرد خطوط عامة، ولكن ما يجمعها كلها أن نقطة البدء والوحدة التحليلية هي الإنسان الاجتماعي وليس الإنسان الطبيعي، وهي الأسرة وليس الفرد المتشظي الوحيد الذي تكتسحه وسائل الإعلام وتُحرّكه المؤسسات الكبرى.

وأرجو ألا يفهم من حديثي أنني أنكر وجود قضية المرأة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وأنه لا يوجد درجات متفاوتة من التمييز ضدها، بل والقمع لها. فأنا أعرف (باعتباري أستاذًا في كلية البنات لسنين طويلة) أن ثمة مشكلة، حادة وعميقة، تتطلب حلًا عاجلاً وجذريًا، كما أرجو ألا يتصور أحد أنني أطالب بمنع المرأة من العمل في رقعة الحياة العامة أو نظير أجر نقدي، أو أنني أطلب بالحجر عليها عقليًا وعاطفيًا، كل ما أطلب به أن يتم تناولنا لقضية المرأة من خلال قضية الأسرة وفي إطار إنسانيتنا المشتركة، وأن تكون الأسرة (لا الفرد الباحث عن متعته الفردية ومصالحته الشخصية وحركيته الاستهلاكية) هو الوحدة التحليلية ونقطة الانطلاق.

ومن ثمّ فأنا أطلب برّد الاعتبار للأمومة ولوظيفة المرأة كأمّ وزوجة، وأرى أن هذه الوظيفة «الإنسانية»، و«الخاصة» تسبق أي وظائف «إنتاجية» و«عامة» أخرى وإن كانت لا تحبّها. كما أطلب بالحفاظ على الخلاف بين الجنسين على ألا يتحوّل هذا إلى أساس للظلم والتفاوت.

ولأختتم مقالِي هذا بالإشارة إلى واقعتين قصيرتين: واحدة من حياتي الخاصة، والأخرى من حياتي العامة.

حينما ذهبنا أنا وزوجتي (د. هدى حجازي) إلى الولايات المتحدة لاستكمال دراستنا كنت من أكبر المطالبين بحرية المرأة في إطار المساواة الكاملة التي تقترب من التسوية. وقد التحقت زوجتي ببرنامج الماجستير وآثرت ألا تتفرّغ تمامًا للدراسة حتّى لا تتعارض دراستها مع واجباتها كأمّ. فحصلت على هذه الدرجة ببطءٍ شديد (مقرر

واحد أو مقررین كل فصل دراسي). ولكن حينما سنحت أمامها الفرصة للالتحاق ببرنامج الدكتوراه أصبح الأمر يتطلب التفرض الكامل، ومن ثم الاستعانة بـجلیسة للأطفال.

ولم أمانع كثيراً في ذلك وطلبت منها أن تـتـنـم الفرصة وألا تُضیـع أي وقت (ولو فعلت لحصلت على درجة الدكتوراه وهي بعد دون السادسة والعشرين، ولبدأت حياتها المهنية العامة في سن مبكرة).

ولكنني فوجئت بها ترفض، كما رفضت أن تعمل خارج المنزل لأنها كانت تشعر أن العلاقة المباشرة بين الأم والطفلة أمر لا يمكن تعويضه مدى الحياة. وأن دراستها وعلمها هذا سيحرم طفلتها من الحق في أن تستيقظ في الوقت التي تشاء وأن تقضي سنوات طفولتها الأولى في طمأنينة وسعادة وسكينة، ساعتها فزعت من نفسي لأنني، بسبب عقلية الإنجاز البروميثية والإنتاج الفاوستية التي هيمنت عليّ آنذاك. لم أدرك هذه الأمور الكونية البسيطة، وكبرت الطفلة وحصلت كل من الأم والطفلة على الدكتوراه، ولم ينتهِ التاريخ.

أما عن نفسي، فأعرف أنني أدركني شيء من الندم كما أعرف أنني أدركت الكثير من الحكمة.

أما الواقعة الثانية، فهي كما أسلفت من حياقي العامة. كنت أعرف سيدة أمريكية من رائدات حركة التمركز حول الأنثى كانت تزورني أنا وأسرتي عام ١٩٧٤ وعبرت عن رغبتها في التعرف على رائدات حركة تحرير المرأة في مصر. فاتصلت بالدكتورة سهير القلماوي -رحمها الله- فتفضلت مشكورة بدعوتنا كلنا على طعام الغداء. وبدأ الحوار بين السيدة الأمريكية والدكتورة سهير فتحدثنا عن المساواة بين الرجل والمرأة وعن تحرير المرأة. وكانت الدكتورة سهير توافقها على ما قالت إلى أن وصلت إلى نقطة شعرت عندها الدكتورة سهير أن الأمر لم يعد حديثاً عن تحرير المرأة وإنما عن تثويرها في مقابل الرجل وعزلها عنه.

هنا توقفت الدكتورة سهير عن الحديث معها باللغة الإنجليزية والتفت إليّ وقالت بالعربية: ماذا تريد هذه السيّدة؟ إن أخذنا برأيها، سيكون من المستحيل علينا أن نجمع بين الذكور والإناث مرة أخرى؟ ثم استمرت في الحديث بالإنجليزية.

وقد لخصت كلماتها البسيطة الرائعة الفروق الحادة بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الأنثى، وبين من يدرك الإنسانية المشتركة ومن يرفضها، وبين

مَن يرى أسبقية المجتمع على الفرد ومَن يرى أن الذات الفردية هي البداية والنهاية،
وبين مَن يضع الإنسان قبل الطبيعة والمادة ومَن يرى، على العكس من هذا، أسبقية
المادة على وعي الإنسان وحضارته وتوجُّهه الاجتماعي والأخلاقي. والله أعلم.